



ليبيا

نظرة عامة

ليبيا هي إحدى أثرى الدول في إفريقيا. وهي تمتلك أكبر احتياطي نفط في القارة، كما أنها ثالث أكبر منتج بعد أنغولا ونيجيريا. لم تتأثر ليبيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا بشكل نسبي. تشير البيانات الأولية إلى أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قد تباطأ بنسبة 2% في عام 2009، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتخفيض حصص الإنتاج لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

إن تخفيض أسعار السلع قد خفف أيضاً من التضخم إلى حوالي 2.5% في أول تسعة أشهر من عام 2009، مقارنة مع 10.4% من عام إلى عام. ومن المتوقع أن يستقر على المدى المتوسط على نسبة 5.5%. لقد تقلص فائض الحسابات الجارية المالية والخارجية في عام 2009 إلى 10.6% و16.8% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، من 26.9% و40.7% على مدار السنة الماضية. إن تنبؤات النمو لعامي 2010 و2011 هي مقارنة لمستوياتها قبل الأزمة، والتي تبلغ 5.2% و6.1% على التوالي، بما أن الطلب العالمي على النفط يساعد على تعافي الأسعار.

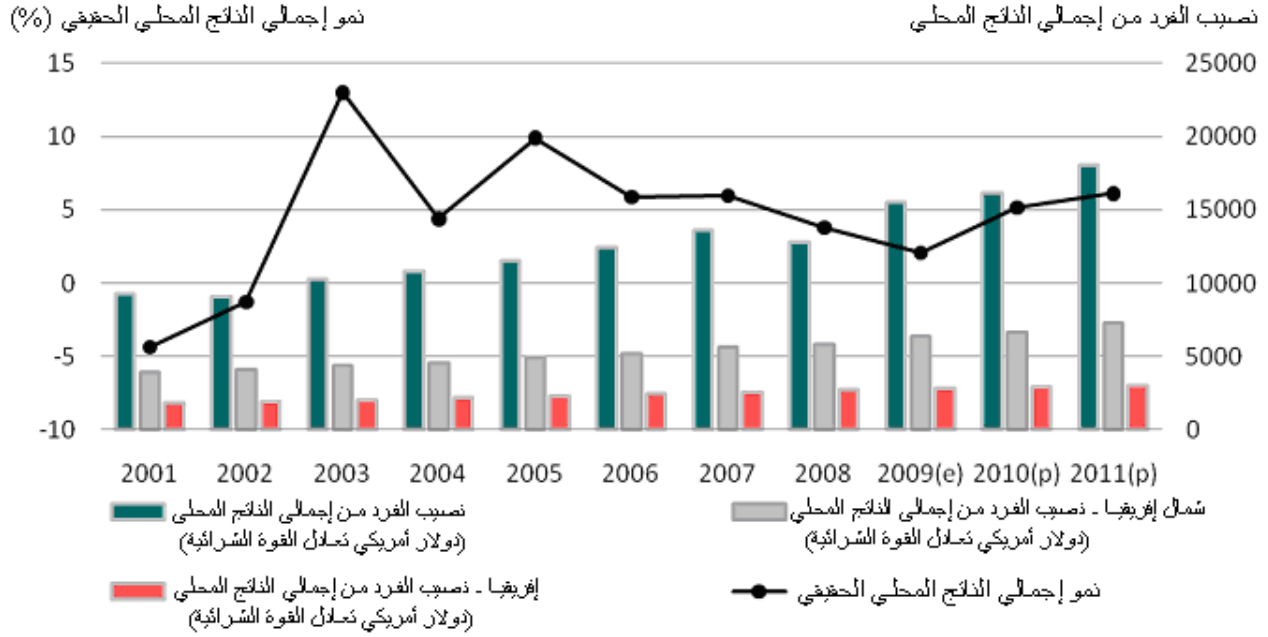
على الرغم من الجهود الكبيرة على مدار العقدين الماضيين لتنويع اقتصادها، تظل ليبيا تعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، التي تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق أكثر من 90% من العوائد الحكومية، و95% من مكاسب الصادرات. بحسب إحصاء رسمي للسكان في عام 2006، تعاني ليبيا من معدل بطالة يبلغ 20.7% بسبب عجزها عن صنع وظائف.

لتقليل اعتمادها على النفط والضعف الناتج عن الصدمات من أسعار السلع سريعة التقلب، بالإضافة إلى التخفيف من معدل البطالة المرتفع (وخاصة بين الخريجين الشباب)، فقد اعتمدت ليبيا إصلاحات تهدف إلى التركيب المنطقي لقطاعها العام ذو الحجم الزائد والأداء المنخفض، والترويج للتجارة والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. إن انفتاح الاقتصاد الليبي قد أثار اهتمام المستثمرين الأجانب الذي اجتذبتهم الفرص في مجال الطاقة والبناء. وكذلك قطاع السياحة الواعد وإن كان بدرجة أقل. بحسب تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا قد تضاعف أربع مرات بين أعوام 2005 و2008.

على الرغم من هذا، تعاني البلاد من بيئة عمل يصفها الكثيرون بأنها مناسبة ومرهقة، مع تنسيق ضعيف، وعملية اتخاذ قرارات معقدة، وقوى عاملة ومهارات بشرية غير كافية لمتطلبات القطاع الخاص الجديد. عند مزج هذا مع أطر العمل المؤسسية والقانونية المبهمة، فإن هذه القيود التركيبية تعيق بشكل كبير جهود ليبيا لتنويع اقتصادها.

على الرغم من القضاء على الفقر المدقع بنسبة كبيرة وزيادة الدخل لكل فرد، فإن ليبيا ذات أنظمة تعليم ورعاية صحية سيئة تظل بحاجة ماسة إلى الإصلاح لتمهيد الأرضية لاقتصاد يقود قاطرته القطاع الخاص.

الشكل الأول: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد (دولار أمريكي/ تماثل القوة الشرائية بالأسعار الحالية)



المصادر: بيانات صندوق النقد الدولي والسلطات المحلية، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/852707883245> StatLink

الجدول الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

2011	2010	2009	2008	
6.1	5.2	2.1	3.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
5.6	5.3	2.5	10.4	تضخم مؤشر سعر المستهلك
21.6	14.8	10.6	26.9	رصيد الميزانية % إجمالي الناتج المحلي
37.3	32.6	16.8	40.7	الحساب الجاري % إجمالي الناتج المحلي

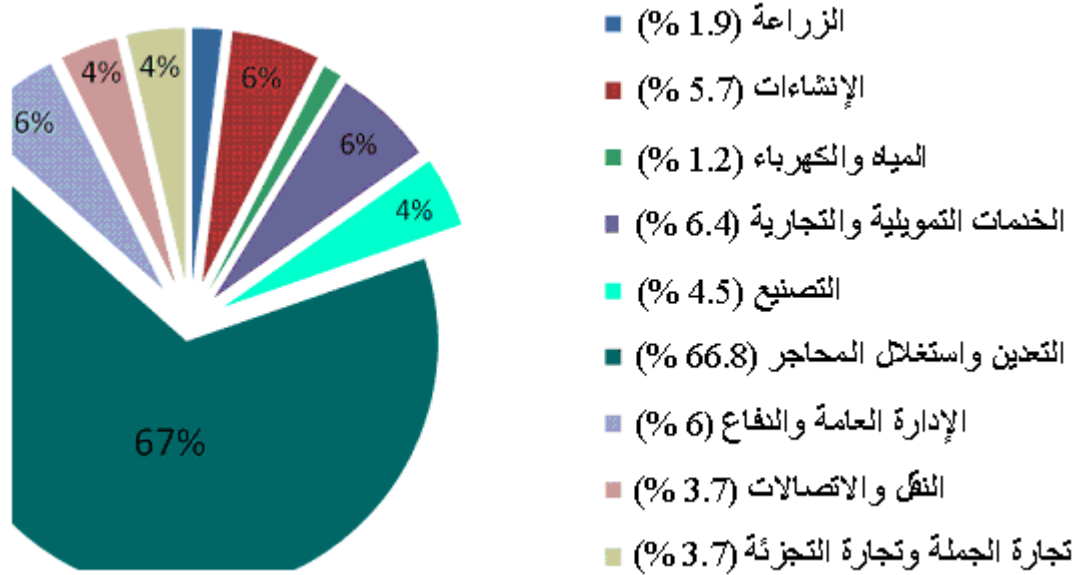
المصادر:

البيانات من البنك الليبي المركزي، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/860556222260> StatLink

التطورات الاقتصادية الحديثة والآفاق المستقبلية

الشكل الثاني: إجمالي الناتج المحلي بحسب القطاع لعام 2008 (النسبة المئوية)



المصادر:

تقديرات السلطات هي بناءً على مديرية الإحصائيات القومية. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/852738857276> StatLink

إن الانكشاف المحدود لقطاع ليبيا المالي والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي سمح بعدم تعرض البلاد لأضرار شديدة بسبب الأزمة المالية العالمية. على الرغم من انخفاض أسعار النفط في العالم، فقد حافظت ليبيا على مستوى نمو إيجابي وإن كان أكثر انخفاضاً، بالإضافة إلى أرصدة مالية وخارجية قوية.

تحت ضغط انخفاض الطلب على السلع وتخفيض حصص إنتاج دول أوبك (انخفاض بنسبة 1.5% في حالة ليبيا)، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2009 تباطأ بحوالي نسبة 2%، من 3.8% في عام 2008، وما معدله 6.4% بين أعوام 2005 إلى 2008. وانخفضت عوائد النفط والضرائب. ولكن النمو غير النفطي قد تقدم بنسبة 6% في عام 2009، ومن المتوقع أن يصل إلى معدل منتظم يبلغ 7% إلى 8% على المدى المتوسط مع النشاط المتجدد للقطاعات من غير الهيدروكربونات، والاستثمارات العامة والخاصة.

ازداد الإنتاج النفطي قليلاً في الثلاثة أرباع الأولى من العام، ولكنه انخفض في الربع الأخير بعد تخفيض أوبك لحصص إنتاج دولها. كان الإنتاج لذلك العام يضاهي الإنتاج عام 2007 بمعدل حوالي 1.78 مليون برميل يومياً. ولكن مع تقدير الاحتياطات بشكل أكيد بحوالي 43.66 مليار برميل (الاحتياطي الأكبر في إفريقيا)، فإنه يمكن رفع قدرات الإنتاج بسهولة إلى مستويات ستجعل من ليبيا أكبر منتج نفطي في القارة خلال فترة ثلاثة إلى خمسة سنوات. بحسب السلطات الليبية، فسيصل إنتاج النفط إلى 3 مليون برميل يومياً بحلول أعوام 2012-2013. وتتنوع ليبيا من إنتاج الطاقة بشكل نشط أيضاً، وبشكل رئيسي عن طريق تطوير احتياطات الغاز الطبيعي غير المستغلة بشكل كبير، والتي تُقدر بحوالي 1.54 تريليون متر مكعب. إن إنتاج الغاز التراكمي المقدر لا يمثل سوى حوالي 12% من الاحتياطات المثبتة (بيانات الحكومة الأمريكية، يوليو 2009) تهتم ليبيا كذلك بمصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فذ هذا الإطار، تم منح الموافقة على إنشاء معمل طاقة شمسية بطاقة 200 ميغاواط في صباحا، التي تقع على بعد 700 كيلومتر جنوب طرابلس، بمبلغ يعادل 1.5 مليار يورو. تشكل الهيدروكربونات أكبر مصدر للتمويل العام والعوائد الناتجة عنها هي كبيرة بحيث لا تعتمد الحكومة على الضرائب والعوائد الناتجة محلياً الأخرى إلا بشكل متواضع.

صناعة النفط والغاز تظل ملكية الدولة في معظمها، على الرغم من عمل أكثر من 50 شركة نفط دولية في ليبيا بموجب اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف. ومن بينها شركات إي إن آي وريبسول وتوتال وشيل وبي بي. في عام 2007، طلبت ليبيا إعادة التفاوض على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج والاستكشاف الملزمة قانونياً، مما يثير المخاوف بين شركات النفط الرئيسية حول أحكام وشروط الاستكشاف والإنتاج. مؤخراً، تسببت استقالة رئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط القومية في سبتمبر 2009 بإثارة مخاوف جديدة بين شركات النفط الذين كانوا يعتبرونه قوة تنسيق واستقرار في بيئة تشريعية غريبة الأطوار وغير قابلة للتنبؤ. ولكن سرعان ما تم تخفيف هذه المخاوف عندما تم الإعلان أن رئيس مجلس الإدارة سيرجع إلى منصبه بهدف تخفيف البيروقراطية الشديدة في مؤسسة النفط القومية.

على الرغم من عدم ملاحظة أية تأثيرات دائمة على الشركات المشغلة للنفط والغاز، فإن هذه الأحداث تعكس البيئة التشريعية والقانونية الضعيفة للبلاد والحاجة الماسة لتنفيذ إصلاحات ضرورية للغاية لترقية الاستثمار الأجنبي.

من أجل استغلال النمو المرتفع وتخفيض الاعتماد على عوائد الهيدروكربونات، فإن ليبيا تلتزم بالسعي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والخصخصة، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة غير النفطية والقطاعات عالية النمو الأخرى مثل العقارات والسياحة. لقد اعتمدت ليبيا خطة استثمار عام بمبلغ ضخم يبلغ 270 مليار دينار ليبي (حوالي 225 مليار دولار أمريكي) للأعوام بين 2008-2012. سيملي هذا نفقات سنوية مخططة تبلغ أكثر من 50 مليار دينار ليبي. تتألف الخطة من برنامج بنى تحتية طموح تقدر قيمته بمبلغ 140 مليار دينار ليبي (114 مليار دولار أمريكي)، ليتم إنفاقه على الإسكان والخدمات والنقل والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك 40 مليار دينار ليبي (32 مليار دولار أمريكي) على الممتلكات السكنية والصناعية والتجارية، و30 مليار دينار ليبي (24 مليار دولار أمريكي) على المياه والكهرباء وخدمات المياه، وحوالي 20 مليار دينار ليبي (16 مليار دولار أمريكي) على الطرق والمطارات والموانئ لمواجهة فجوات تركيبية رئيسية. تعتبر التجارة أيضاً على أنها عنصر مهم في انفتاح الاقتصاد. لتعزيز التجارة، لقد تم إنشاء مركز ترويج للصادرات تحت قيادة لجنة الجماهير العامة للصناعة والتجارة لتوسعة القاعدة الاقتصادية غير النفطية عن طريق الترويج لقطاعات الزراعة والتصنيع الخفيف والقطاعات الأخرى ذات الترويج الأقل. بشكل مشابه، لقد تم إنشاء مركز تصدير مركزي على الحدود مع تونس لتسهيل تصدير المنتجات الليبية إلى أسواق إقليمية رئيسية.

في أغسطس 2009، أسس مجلس الخصخصة والاستثمار طريقة النافذة الواحدة لجعل تخصيص رخص الأعمال أكثر مركزية وأكثر سرعة وأكثر شفافية. من المتوقع أن تحسن هذه المبادرات من مناخ الأعمال وتعزز ثقة المستثمر في ليبيا. بحسب كلام رئيس مجلس إدارة مجلس الخصخصة والاستثمار، فقد تم بيع أكثر من 100 شركة منذ عام 2004، مما يشكل حجماً بلغ 2 مليار دولار أمريكي. وهذا يشمل شركات في مجال الخدمات والصناعات الكيماوية. إن الهدف هو جذب ما بين 5 مليار دينار ليبي إلى 10 مليار دينار ليبي من الاستثمار الأجنبي بحلول عام 2015. بشكل إجمالي، فإن القطاع غير الهيدروكربونات، وهو هدف خاص لعملية الخصخصة، يشكل 20% من إجمالي الناتج المحلي، وبشكل رئيسي في البتروكيماويات والحديد والفولاذ والألمنيوم والعقارات والنقل والاتصالات والبناء. إن قطاع السياحة الجديد شهد بناء فنادق ومنتجات جديدة، وثمة مخططات لتوسعة قدرات عدة مطارات. على الرغم من الاستثمار في القطاع الزراعي، ما زال ليبيا تستورد ما بين 75% من الغذاء الذي تحتاج إليه بسبب فقر الإنتاج.

إن النظرة المستقبلية الاقتصادية على المدى المتوسط تبدو واعدة، ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد نمواً قوياً نسبياً، بناءً على انعكاسات عوائد نفط أعلى، وتدفق داخلي متزايد للاستثمار الأجنبي، ونفقات عامة محسنة. من المتوقع أن يصل فائض الحسابات الجارية المالية والخارجية إلى 32% و15% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي في عام 2010. على الرغم من الجهود لزيادة مشاركة القطاع غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، فمن المحتمل أن يواصل دفع الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي من خلال استكشاف وإنتاج الهيدروكربونات. تخطط مؤسسة النفط القومية لمضاعفة إنتاج النفط بحلول عام 2010 إلى حوالي 3 مليون برميل يومياً، وتم التخطيط لاستثمار عام ضخم لتحديث وتوسعة الخدمات العامة وسد الفجوات في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

على الواجهة الاجتماعية، فإن برنامج توزيع الثروات الذي أطلق بمبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي في مارس 2008 لإعادة توزيع جزء من ثروات النفط على الشعب، لم يوافق حتى الآن إلا على توزيع 4.6 مليار دينار ليبي (3.8 مليار دولار أمريكي) من الإنفاق في ميزانية عام 2008. في حين تم إيقاف برنامج عام 2009 بسبب مخاوف من التأثيرات المحتملة

على التضخم وتوفير الخدمات العامة الأساسية. بحسب السلطات الليبية، يتم تنفيذ دراسة حول تنفيذ والاداء الوظيفي للبرنامج قبل مواصلته.

الجدول الثاني: البنية التركيبية للطلب

2011	2010	2009	2008	2001	
1.5	2.1	1.2	22.5	46.5	تشكيل إجمالي رأس المال
0.9	1.7	0.8	16.1	24.7	تشكيل إجمالي رأس المال- العام
0.6	0.4	0.4	6.4	21.8	تشكيل إجمالي رأس المال- الخاص
3.0	2.9	-0.8	29.6	37.8	الاستهلاك
1.2	1.5	0.9	11.8	17.1	الاستهلاك- العام
1.8	1.3	-1.7	17.7	20.7	الاستهلاك- الخاص
1.6	0.2	1.6	47.9	15.7	الرصيد الخارجي
3.1	1.7	1.1	73.6	32.9	القطاع الخارجي- الصادرات
-1.4	-1.5	0.5	-25.7	-17.2	القطاع الخارجي- الواردات
6.1	5.2	2.1	-	-	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المصادر:

بيانات البنك الليبي المركزي، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/860558784544> StatLink 

سياسة الاقتصاد الكلي

السياسة المالية

لقد بقي الفائض المالي على حاله بمعدل 27% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008، وتقلص إلى حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 على الرغم من انخفاض 40% في عوائد النفط. تحاول الحكومة أيضاً تخفيض فاتورة الأجور مع تحفيز لموظفي الخدمة المدنية القدامى لترك وظائفهم بتقاعد مبكر أو الانضمام إلى القطاع الخاص. إن موقف الحكومة المالي تسانده سياسات اقتصاد كلي سليمة توازن بين الاعتبارات قصيرة وطويلة الأمد. إن الانخفاض البسيط بالنفقات العامة في عام 2009 هو انفراج واضح مع الزيادات الكبيرة للغاية في السنوات الأخيرة، والتي أثارت مخاوف حول جودة النفقات. إن الحكومة تراجع تخفيض خطتها العامة للاستثمار، على الرغم من أن رأي تحليل الاستثمارية المالي لصندوق النقد الدولي هو أنها مستديمة. لقد ازدادت النفقات الحالية بنسبة 25% بينما انخفضت نفقات رأس المال بنسبة 20%، مما نتج عنه انخفاض بسيط في النفقات الإجمالية. على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن الجهود المالية لتعزيز الطلب لم تتوسع إلا بشكل متواضع في عام 2009.

لقد تم توجيه جزء رئيسي من الثروة النفطية إلى سلطة الاستثمار الليبية، وهي أكبر سلطة سيادية في ليبيا. لقد تم إنشائها في عام 2007 برأس مال مبدئي يبلغ 65 مليار دولار أمريكي، وهي تدير صناديق استثمار في مجالات متنوعة تشمل الزراعة والمقارن والبنى التحتية والنفط والغاز، وفي الأسواق العالمية على شكل سندات وأسهم. إن إستراتيجية سلطة الاستثمار

الليبية المحافظة والحصيفة بشكل إجمالي على مدار العام الماضي قد أدت إلى وقاية البلاد من آثار الأزمة، وسمحت للحكومة بتجميع صافي أصول أجنبية كبيرة، تقدر بحوالي 86 مليار دولار أمريكي في عام 2008، بالإضافة إلى الأصول المحتفظ بها في البنك المركزي. لقد بدأت سلطة الاستثمار الليبية بتطبيق إستراتيجية أكثر جرأة، وهي في المراحل الأخيرة من عدة استثمارات في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تهدف إلى الاستفادة فرص ما بعد الأزمة. عن طريق الاستثمار خارج ليبيا، فإن سلطة الاستثمار الليبية تحد أيضاً من تراكم ضغط التضخم المحلي للأصول وتنوع من المصادر للدخل المستقبلي.

لقد حافظت ليبيا على ديون خارجية منخفضة ومستقرة نسبياً. عند مقارنتها مع أكثر من 150 مليار دولار أمريكي من الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الأجنبية وحافطة سلطة الاستثمار الليبية بشكل رئيسي)، فإن الديون الخارجية التقديرية بحوالي 4 مليار دولار أمريكي تبدو بأدنى حد. بسبب إجمالي الناتج المحلي الاسمي وعوائد التصدير الأقل بشكل كبير في عام 2009، فإن نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، بحسب تقديرات معهد التمويل الدولي، قد ارتفعت إلى 10% في عام 2009، مقارنة مع 5% فقط في عام 2008. إن نمو نسبة الديون من 1.7% في عام 2008 إلى 4.7% في عام 2009، بسبب انخفاض الصادرات بشكل رئيسي، ينبغي ألا يقوض من استمرارية ديون ليبيا على المدى القصير إلى المتوسط. إن ليبيا هي أكثر من قادرة على دفع الديون الأجنبية بما أنها تطعّ علاقاتها مع الدائنين الخارجيين. في شهر مارس 2009، فقد منحتها خدمات التصنيف المعيارية والسيئة تصنيف (أ-) على المدى الطويل و(أ-2) على المدى القصير في العملة الأجنبية والمحلية.

من المتوقع أن تزداد النفقات في عام 2010، بشكل يتوافق مع تعزيز العوائد من ارتفاع أسعار النفط المتوقع ورفع حصص إنتاج دول أوبيك. لقد تم تأخير الجهود لتخفيض حجم الخدمة المدنية ومن المتوقع حدوث زيادة بالأجور، مما سيزيد من

الجدول الثالث: الموارد المالية العامة

النفقات. ولكن المشاريع المتأخرة ستحد من الإنفاق، ومن المتوقع حدوث بعض التخفيضات في الإعانات الحكومية.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2001	2000	
67.9	64.4	59.0	69.9	60.4	62.4	-	38.3	-	إجمالي العوائد والمنح
3.0	3.2	3.7	3.4	2.9	2.5	-	10.0	-	العوائد الضريبية
60.9	57.3	51.6	62.7	54.2	57.5	-	25.7	-	عوائد النفط
4.0	3.8	3.7	3.8	3.3	2.4	-	2.6	-	العوائد الأخرى
46.3	49.6	48.4	43.0	35.1	31.0	-	39.0	-	إجمالي النفقات وصافي الإقراض (a)
19.7	20.5	21.9	16.9	14.1	13.4	-	30.2	-	النفقات الحالية
19.7	20.5	21.9	16.9	14.1	13.4	-	30.2	-	باستثناء الفائدة
8.2	8.8	9.6	7.4	8.3	6.6	-	11.1	-	الأجور والرواتب
3.1	3.2	3.3	2.7	3.4	3.7	-	4.2	-	البضائع والخدمات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-	0.0	-	الفائدة
26.5	28.5	30.3	24.8	18.5	16.8	-	8.8	-	نفقات رأس المال
21.6	14.8	10.6	26.9	25.4	31.4	-	-0.7	-	الرصيد الرئيسي
21.6	14.8	10.6	26.9	25.4	31.4	-	-0.7	-	الرصيد الإجمالي

المصادر:

أ: لم يتم تقديم تقارير إلا عن البنود الرئيسية
البيانات من البنك الليبي المركزي، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين.
الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

السياسة النقدية

يدير البنك الليبي المركزي السياسة النقدية، وهو يتبنى أسلوباً حذراً طوال عام 2009. إن ثبات أسعار الدينار الليبي مع حقوق السحوبات الخاصة لصندوق النقد الدولي يوفر استقراراً نقدياً قوياً بينما يسمح بالمرونة في سعر الصرف أمام العملات الرئيسية الفردية. يقدر القسم الاقتصادي الإحصائي لصندوق النقد الدولي بأن السعر التآثيري الحقيقي للدينار قد انتقل من تقدير قيمة منخفض متوسط في عام 2008 إلى تقدير قيمة زائد متوسط في عام 2009. وهذا يتسق مع التغيير في الأساسيات الضمنية، وبشكل خاص الانخفاض في أسعار النفط العالمية. كان صافي الاحتياطات الدولية في عام 2008 يعادل 22 شهراً من واردات السنة التالية، وهو التقدير نفسه لعام 2009 والتوقعات لعام 2010.

لقد انخفض التضخم من حوالي 10% في عام 2008 إلى حوالي 2.5% في عام 2009، بسبب انخفاض الاستهلاك والتراجع الحاد بأسعار السلع والبضائع المستوردة. لقد خفض البنك الليبي المركزي من سعره للخصم إلى 4% بمحاولة للتخفيف من أية تأثيرات من أزمة الإقراض العالمية. لقد تمت وقاية النظام المالي والمصرفي في ليبيا نسبياً من الاضطراب المالي، إلى حد كبير بمساعدة من بنوكها التجارية ذات السيولة العالية. لقد تمت معالجة السيولة الفائضة في النظام من خلال التخفيض في تخصيصات الميزانية إلى مؤسسات التسليف المتخصصة بإعانات من الدولة لمنعها من التزاحم مع إقراض البنوك التجارية بفتراتها للسداد – تمويل بلا كلفة وأسعار فائدة منخفضة – بالإضافة إلى تحسين إدارة ودائع ودفعات الحكومة.

بصفته البنك التشريعي الرئيسي، فإن البنك المركزي الليبي ملتزم بتقوية الإدارة المالية العامة وتحسين التخطيط الإجمالي، ومراقبة نشاطات البنوك والسيطرة عليها. إن البنك المركزي الليبي ينفذ برنامجاً واسعاً لتحديث إطار عمل السياسة النقدية وتقوية الإشراف على البنوك، والسعي إلى جعل الأنظمة تتوافق مع المعايير الدولية وتعزيز تقديم التقارير والمهارات والإجراءات الإشرافية للبنك.

من المتوقع أن تقرير استقرار مالي تم تقديمه كجزء من البرنامج سيمهد الأرضية لتقييم الاستقرار المالي والاستمرارية على نطاق النظام المصرفي الليبي. وأخيراً، لقد تم تأسيس مجلس إقراض لدعم الجهود للاستغلال الأمثل والمنطقي لتخصيص الموارد المالية.

في نظرة مستقبلية، من المتوقع أن يرتفع التضخم بشكل بسيط بمعدل سنوي يبلغ حوالي 5.5% في عامي 2010 و2011. ومع استعادة ثقة المستهلك، من المتوقع تنفيذ تخفيضات في الإعانات، وأن تزيد العوائد النفطية من السيولة المحلية. ومن المرجح أيضاً أن دينار أقوى بشكل بسيط سيحتوي التضخم المستورد أثناء الفترة نفسها. من المتوقع أن يظل سعر خصم البنك المركزي الليبي ثابتاً على 4% على المدى القصير والمتوسط، بانتظار دلائل على التعافي العالمي وأسعار هيدروكربونات أعلى.

الوضع الخارجي

فانض الحسابات الجارية في عام 2009 قد انخفض إلى حوالي 17% من إجمالي الناتج المحلي من 40% قبلها بعام بسبب انخفاض كبير في صادرات الهيدروكربونات والعوائد المرتبطة بها، بينما ارتفعت الواردات مقارنة بالمستويات قبل الأزمة (38.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009، مقابل 25.7% في عام 2008). كان هذا ناجماً عن الطلب المتزايد وسعر الصرف المستقر نسبياً.

إن ارتفاع الواردات وانخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية دفع الفائض التجاري لعام 2009 للانخفاض إلى حوالي 36.4% من إجمالي الناتج المحلي من 47.9% في عام 2008. كما هو مخطط في ميزانية عام 2009، انخفضت النفقات العامة هامشياً في عام 2009 عن السنة السابقة، مما أنهى ثلاثة سنوات من التوسع المالي الكبير، وهذا زاد من المخاوف حول جودة وتركيب النفقات.

على الرغم من الأزمة العالمية، فقد ظل الوضع الخارجي الإجمالي مستقراً نسبياً، وأفاق 2010 تبدو جيدة. من المقدر أن تزيد الأصول الأجنبية من 136.1 مليار دولار أمريكي إلى 147.4 مليار دولار أمريكي في عام 2009، ومن المتوقع أن تنمو أكثر إلى 166.1 مليار دولار أمريكي في عام 2010 مع تعافي الاقتصاد العالمي.

بشكل إجمالي، ثمة فائض تجاري كبير. يشكل النفط والغاز الطبيعي والسلع ذات الأساس النفطي 97% من الصادرات. ومصدر البقية هو المنتجات الزراعية وصيد الأسماك. تتجه 80% من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، حيث إيطاليا هي الوجهة الرئيسية. تستورد ليبيا مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية والصناعية، حيث إيطاليا وألمانيا والصين وتونس وفرنسا هي الدول الشريكة التجارية الرئيسية.

إن ليبيا هي من الدول الموقعة على منطقة التجارة الحرة العربية الأكبر واتحاد المغرب العربي، مع صلات بمجتمع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا. وهي تمتلك اتفاقيات تجارية ثنائية مع المغرب والأردن، وتقدمت بطلب عضوية في منظمة التجارة العالمية في عام 2004. أما في عام 2008، بدأت ليبيا مفاوضات على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وهو شريكها التجاري الرئيسي. بحسب المفوضية الأوروبية، قد يزيد هذا من الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي بما يصل إلى 7.8% عبر جميع القطاعات، والواردات من الاتحاد الأوروبي بحلول ما يصل إلى 15.3% بحلول عام 2018.

بتحضيرات لعضوية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الأخرى، ولتوجيه البلاد نحو اقتصاد منفتح أكثر، فقد أجرت ليبيا إصلاحات تجارية في السنوات الأخيرة، تشمل تخفيض الإعانات وعدد احتكارات الاستيراد من الدولة، وتقليل عدد محظورات الاستيراد، وإلغاء التعريفات والرخص لمعظم البضائع. منذ انفتاح الاقتصاد الليبي وبدء الجهود في عام 2003 للترويج للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فقد ازدادت تدفقات رأس المال الخاص من أكثر بقليل من 1 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى حوالي 3 مليار دولار أمريكي في عام 2008. في عام 2009، من المقدر أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 2 مليار دولار أمريكي، بسبب التباطؤ العالمي، وبشكل خاص في صناعة النفط والغاز، وهو القطاع المتلقي الرئيسي لرأس المال الأجنبي.

الجدول الثاني: الحساب الحالي

إن ديون ليبيا ستبقى مستمرة على المدى القصير والمتوسط، بسبب انخفاض الديون الأجنبية والتراكم المستمر لمكاسب الصرف الأجنبي.

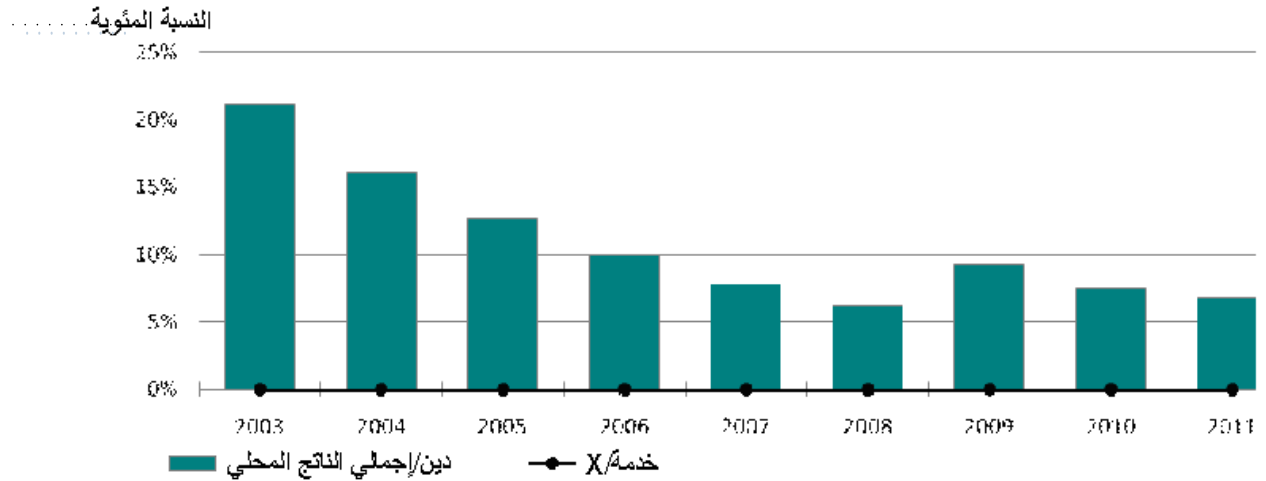
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2001	2000	
45.0	41.6	36.4	47.9	41.9	49.6	-	18.2	-	الرصيد التجاري
70.4	68.0	63.9	73.6	67.2	71.3	-	32.3	-	صادرات البضائع (الشحن على المشتري)
25.4	26.4	27.6	25.7	25.3	21.7	-	14.2	-	صادرات البضائع (الشحن على المشتري)
-4.3	-4.9	-4.7	-3.0	-2.7	-3.4	-	-2.5	-	الخدمات
3.5	4.0	0.3	-1.9	0.0	2.0	-	-0.7	-	عامل الدخل
-6.9	-8.1	-15.2	-2.3	-2.0	-0.2	-	-2.4	-	الحوالات الحالية
37.3	32.6	16.8	40.7	37.1	48.0	-	12.5	-	رصيد الحساب الجاري

المصادر:

البيانات من بنك ليبيا المركزي، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/860625746323> StatLink 

الشكل الثالث: بورصة الديون الخارجية الإجمالية (النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي) وخدمة الديون (النسبة المئوية لصادرات



المصادر: صندوق النقد الدولي.
الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/852784322266> StatLink

قضايا البنية التركيبية

تنمية القطاع الخاص

مع رفع العقوبات الاقتصادية في عام 2003، فقد فتحت ليبيا اقتصادها وسعت إلى تطبيق الخصخصة والتنوع الاقتصادي كأهم أولوية للحكومة. إن تصميم ليبيا على التنوع أدى إلى تخفيض كبير في الحد الأدنى لحد الاستثمار من 50 مليون دولار أمريكي إلى 4 مليون دولار أمريكي في عام 2006، وقد تم السماح للمستثمرين الأجانب باقتراض ما يصل إلى 50% من رأس مالهم للاستثمار من البنوك المحلية. في أغسطس 2009، أسس مجلس الخصخصة والاستثمار إجراء "النافذة الواحدة" لتقديم طلبات رخص الأعمال. ينبغي أن تؤدي هذه المبادرات كلها إلى تحسين مناخ الأعمال الإجمالي وتعزيز ثقة المستثمر في القطاعات غير النفطية وقطاع النفط التقليدي.

ولكن بيئة الأعمال ما زالت تعاني من التعقيدات الإدارية والمشاكل المؤسسية والأنظمة غير الكافية التي تعيق إحداث تغيير في الالتزام السياسي القوي. يبقى الحد الأدنى المطلوب لإنشاء وتأسيس المشاريع مرتفعا نسبيا، والبيئة التشريعية المبهمة والتقديرية ولهذا الغرض بالذات، وقلة المعلومات المتوفرة تشكل تحديات أساسية أمام التجارة والاستثمار.

نادراً ما يشجع قانون العمل وأنظمة الأراضي الأعمال الجديدة والمشاريع الخاصة. إن تقرير التنافسية الإفريقي لعام 2009 قد صنّف ليبيا بالمرتبة 120 من 134 دولة من ناحية سياسات تحديد الأجور وإدارة الموارد البشرية. تحدد قوانين العمل الحد الأدنى للأجور وعدد ساعات العمل وقواعد المناوبات الليلية وأنظمة الصرف من العمل، الأمر الذي يتعرض لانتقادات شديدة، وبشكل ملحوظ من قبل صندوق الإرث الأمريكي، بسبب إعاقة للنمو الوظيفي والإنتاجية. يعتبر فرض حصص محددة إجبارية من العاملين الليبيين في المؤسسات الأجنبية كعامل تقييد يؤثر على الإنتاجية، على الرغم من مساعدته بتخفيف معدل البطالة المرتفع. يتم بذل جهود لإصلاح أنظمة العمالة والأراضي، ولكنها ما زالت بطيئة.

إن النظام المصرفي الليبي هو مرن نسبياً في مواجهة الأزمة المالية العالمية بسبب الوضع المالي المواتي للبنوك الليبية، الذي يعتبر مؤمناً بحسب المعايير الدولية. لقد بقي القطاع تقليدياً وذو أساس الودائع ومن ملكية الحكومة بأغلبه. بكل تأكيد، عندما تم رفع العقوبات في أوائل عام 2000، أقرت ليبيا بالحاجة إلى تطوير قطاع مصرفي حديث للمساعدة على استغلال المبالغ الكبيرة من السيولة الواردة والصادرة من وإلى البلاد، وتوفير تمويل للمشاريع الاستثمارية واسعة النطاق التي انتشرت في البلاد. إن البنوك التجارية والقطاعية هي ذات رؤوس أموال جيدة وتعتمد على نمو الودائع المحلية لتمويل إقراض المجتمع المحلي.

بقية التطورات الحديثة

على مدار السنوات الماضية، فقد تم إحراز تقدم مهم ومتسق في الإصلاحات المالية، بما في ذلك الخصخصة. مع إعادة تركيب البنوك التجارية المملوكة للدولة، فمن المتوقع إجراء المزيد من التحسينات على الوساطة المالية. ما عدا صناعة النفط والغاز، فقد أصلح القطاع المصرفي هو القطاع الفردي الأهم الذي يحظى باهتمام صانعي السياسات.

الخصخصة في قطاع البنوك، التي بدأت في عام 2007، تستمر بأن تكون نزعة قوية. لقد تمت خصخصة اثنين من البنوك التجارية العامة الخمسة لصالح بنوك أجنبية تتمتع بسمعة مرموقة، مع تحكم إداري فوري وخيار شراء ما يصل إلى 51% من الأسهم خلال ثلاثة إلى خمسة سنوات. اندمج اثنين من البنوك الثلاثة المتبقية في شهر أبريل 2008، واندمجت معظم البنوك الإقليمية في هيئة واحدة. بنظرة مستقبلية، تخطط السلطات لخصخصة البنوك التجارية العامة المتبقية من خلال بورصة حديثة التأسيس. والأهم من هذا، تم التوصل إلى اتفاقية مع المؤسسات المالية من الإمارات العربية المتحدة وقطر لتأسيس مجموعتين مصرفيتين جديدتين. إن تسهيل الأنظمة والسماح للبنوك التجارية بالسعي وراء شركات اقتصادية مع بنوك أجنبية هي أمور ينبغي أن تجعل القطاع منفتحاً أكثر. على الرغم من التحسينات، فإن الحصول على الخدمات المالية الخاصة يقتصر على المسائل التركيبية الأساسية والحواجز الإلحائية. يحدث معظم الحصول على ديون من خلال مؤسسات إقراض خاصة مدعومة من الحكومة. ولكن يقال إن هذه المؤسسات تراحم إقراض البنوك التجارية بتمويل بلا كلفة ومعايير إقراض متساهلة وأسعار فائدة بأدنى الحدود.

لقد تم إحراز بعض النجاح في تنفيذ إصلاحات اقتصادية تشكل ضرورة ملحة. ولكن صنع القرارات السياسية غير المتسقة ذات تأثير ضار على العملية. في يناير 2009، تم تقديم اقتراح لتحويل صناعة الهيدروكربونات إلى صناعة وطنية. ورغم عدم الموافقة على هذا الاقتراح، فقد تسبّب هذا بإثارة ضجة بين الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز في ليبيا. في الشهر التالي، تم تقديم اقتراح لحل الوزارات الليبية. ورفضه برلمان الجماهيرية الشعبية في النهاية.

إن انعدام الفعالية والشكوك المحيطة بالإصلاحات في ليبيا تبطيء من تقدمهم. ولكن في القطاع الاجتماعي، فقد عززت بعض التطورات الإيجابية من آمال المنظمات غير الحكومية في شراكة أكبر في البلاد. بعد سنوات من الرفض، منحت طرابلس منظمة حقوق الإنسان أخيراً الإذن لإصدار تقارير حول الحقوق في ليبيا، وفي نوفمبر 2009، أعلن برلمان الجماهيرية الشعبية عن إصلاحات جديدة ستؤدي، إذا تم تبنيها، إلى السماح بتأسيس عمل المنظمات الغير حكومية في البلاد.

إن جودة ونطاق البنى التحتية القائمة لا يمكنها مضاهاة الطلب المتزايد على التحديثات المهمة والبناء الجديد، ولكن خطة استثمار ضخمة في البنية التحتية، المذكورة أعلاه، تشدد على الأولويات والاستثمارات اللازمة في الإسكان والخدمات والنقل والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في السنوات القادمة. إن مشاريع النقل الرئيسية تخضع للدراسة أو التنفيذ، بما في ذلك مطار طرابلس الدولي الجديد بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي المفترض انتهائه بحلول عام 2011. وينبغي أن يقوي هذا من وضع ليبيا كمحور ملاحه في شمال إفريقيا. إن مشروع سكة حديد طرابلس بأنفاق تحت الأرض سيضم 73 محطة،

وحوالي 100 كيلومتر من السكك الحديدية. على ضوء الزيادة في السياحة الثقافية والتاريخية، فقد تم البدء بتطوير المطار أيضاً. كما تجري خطط توسعية ضخمة للمطارات في بنغازي، على الرغم من عدم توفر إطار زمني ومعلومات مالية.

تعبئة الموارد العامة

منذ رفع العقوبات، فقد شهدت ليبيا فورة اقتصادية. معظم العوائد تتحقق من النفط والغاز، والذي شكل أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الخمسة الأخيرة. على الرغم من هذا، ومع أن عوائد الهيدروكربونات شهدت زيادة مستقرة بشكل عام، فإن العوائد من غير الهيدروكربونات قد ارتفعت من 2.65 مليار دينار ليبي في عام 2005 إلى ما يقدر بأكثر من 10 مليار دينار ليبي في عام 2009. وارتفعت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي من 4.5% في عام 2005 إلى ما يقدر بحوالي 13%. على الرغم من اتباع عوائد الهيدروكربونات للأسعار العالمية ومستويات إنتاج النفط ومصادر الطاقة المنبثقة الأخرى، فقد ارتفعت العوائد الضريبية مع انفتاح الاقتصاد على القطاع الخاص وتحديث قوانين الضرائب والإدارة الضريبية. بصفتها دولة تتلقى القليل من المساعدة التوجيهية الرسمية، فإن المصدر الرئيسي في ليبيا للعوائد غير الضريبية هي إيرادات الاستثمارات التي تقوم بها سلطة الاستثمار الليبية (أكبر سلطة ثروات ذات سيادة في ليبيا) واستثمارات أخرى تقع في الخارج.

بشكل إجمالي، لا تعتبر الضرائب عائقاً كبيراً أمام القيام بالأعمال في ليبيا. لقد تبنت الحكومة في السنوات الأخيرة قوانين ضريبية جديدة وطبقت إصلاحات أخرى لتوضيح البنية التركيبية الضريبية وإدارتها كجزء من الجهود المبذولة لجعل الاقتصاد منفتح أكثر. إن تقرير التنافسية في إفريقيا لعام 2009 يمنح ليبيا نتيجة أربعة من سبعة على إدراكات الأعمال التنفيذية على مستوى الضرائب، مما يضعها في المرتبة الـ 37 المرتفعة بين 134 دولة.

تتراوح الضرائب على دخل التوظيف ما بين 80% للرواتب السنوية حتى 4800 دينار ليبي، إلى 15% للرواتب التي تتجاوز 9600 دينار ليبي. ويدفع الموظف أيضاً 1% من الراتب الإجمالي إلى صندوق التكافل الذي يأخذه صاحب العمل، وضريبة الجهاد، التي تتراوح بين 1% من الرواتب حتى 50 دينار ليبي شهرياً إلى 3% إذا تجاوز 100 دينار ليبي شهرياً. إن مساهمات الضمان الاجتماعي من أصحاب العمل هي 11.25% من إجمالي الراتب بينما يدفع الموظفون 3.75% من إجمالي رواتبهم.

إن جهود ليبيا لزيادة تعبئة العوائد يدفعها إلى حد كبير الضغط لتعزيز العوائد الضريبية غير النفطية بشكل كبير في فترة انخفاض أسعار النفط. ولكن من المتوقع أن يخف الضغط في السنوات القادمة، لأنه من المتوقع أن تعاود أسعار النفط الارتفاع مع رجوع الطلب العالمي المتعافي. إن المعلومات التفصيلية حول النظام الضريبي ما تزال نادرة.

تحت إشراف صندوق النقد الدولي، فقد سعت الحكومة أيضاً إلى توسعة القاعدة الضريبية وتحسين تحصيل المداخيل. إن أداء العوائد غير النفطية قد تحسنت مع الإصلاحات. في عام 2006، أسست الحكومة مكتب كبير لدفع الضرائب بمحاولة لتقوية إدارة العوائد، وتنظيم أقسام الضرائب والجمارك، وتعزيز السيطرة عليها.

السياق السياسي

منذ تولي معمر القذافي السلطة في 1 سبتمبر 1969، فقد شهدت ليبيا استقراراً سياسياً على الرغم من التحولات المؤسسية بالإضافة إلى التوترات والصراعات مع الدول الأجنبية. لكن منذ رفع العقوبات الدولية، تحسنت علاقات ليبيا مع بقية العالم بشكل كبير. لقد باشرت بإجراءات تهدف إلى زيادة حركتها الدولية. إن النظام السياسي لم يتبع مطلقاً النموذج الديمقراطي متعدد الأطراف. إنه يتركز حول فكرة الجماهيرية الليبية، أو "دولة الجماهير"، حيث من المتوقع أن يحكم الناس من خلال عدد كبير من اللجان والبرلمانات الشعبية.

ولكن منذ تعليق عقوبات الأمم المتحدة، أظهرت الحكومة رغبة متزايدة في التساهل مع التعليقات والانتقادات للقرارات السياسية في البرلمانات الشعبية وفي الميدان العام. إن هذا التساهل الجديد قد استفاد من تخفيف التوترات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى، وانعدام المعارضة الإسلامية الداخلية.

أمام ستارة من الاستقرار السياسي الإجمالي، فقد شهد عام 2009 الكثير من التغييرات. تم الإعلان عن تعديل وزارتي مهم في شهر مارس 2009 شهد تغيير حقائب وزارات الشؤون الخارجية والاقتصاد والتمويل والصحة والاتصالات والتعليم. واحتفظ رئيس الوزراء بغداددي محمودي بمنصبه. ومن المتوقع إجراء تعديل وزارتي أصغر في الربع الأول من عام 2010.

إن أهداف ليبيا السياسية تسيطر عليها الشكوك حول خلافة القيادة، على الرغم من أن معظم المحللين يشيرون إلى أن سيف الإسلام هو المرشح المرجح. بما أنه ليس ثمة عملية دستورية معينة للخلافة، فإن الشكوك هي أمر طبيعي. إن المؤيدين الأقوياء لنظام الجماهيرية في خلاف مع أولئك الذين يفضلون النظام الرئاسي وإنشاء الأحزاب السياسية.

على المسرح الدولي، فقد عززت ليبيا من علاقاتها مع جيرانها ودول شبه الصحارى لكي تلعب دوراً أكبر في تكامل القارة الإفريقية، وبشكل ملحوظ من خلال المجتمعات الاقتصادية في المنطقة مثل دول الساحل-الصحارى. يتم توجيه المساعدات من خلال الصندوق الليبي للمساعدات والتنمية في إفريقيا، تحت وصاية الأمانة العامة للجنة الشعبية العامة لشؤون الارتباط الأجنبي والتعاون الدولي. يحاول الصندوق تحفيز النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية النامية، ويركز على مشاريع البنية التحتية الأساسية والزراعة والطاقة والمياه ومبادرات التنمية الأخرى. وهو يستخدم أيضاً للاستجابة إلى الأزمات الإنسانية في المنطقة مثل تلك التي شهدتها مؤخراً الصومال ومنطقة دارفور في السودان.

لقد ترأست ليبيا الاتحاد الإفريقي لفترة عام بداية من فبراير 2009 وطبقت أهدافاً لتقوية الوحدة القارية. إن إطلاق سراح الرجل الذي تمت إدانته في تفجير طائرة أمريكية فوق لوكربي في أسكتلندا عام 1988، والترحيب بعودته إلى طرابلس تسبب بإثارة سخط دولي، ولكن من المستبعد أن يكون له تأثير طويل الأمد على جهود ليبيا لتطبيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. في شهر يناير 2010، ازدادت التوترات مع الدول الأوروبية عندما توقفت ليبيا عن منح تأشيرات الدخول إلى المواطنين من دول تشينغين الأوروبية بسبب رفض سويسرا منح تأشيرات دخول لبعض المواطنين الليبيين المحددين. ولكن من المتوقع أن يخف التوتر قبل رفع القيود على تأشيرات الدخول في شهر مارس 2010.

تطوير الموارد البشرية والسياق السياسي

مع عدد سكان يبلغ 6.3 مليون شخص، والذي ازداد بمعدل 2.1% في عام 2009، فإن ليبيا تتمتع بأعلى مؤشر تنمية بشرية (HDI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في القارة الإفريقية، والذي يرتفع بثبات بنسبة 0.44% سنوياً من 0.821 إلى 0.847 ما بين أعوام 200 إلى 2008. وفي النزعة نفسها، فقد انخفض مؤشر الفقر البشري (HPI-1) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل بسيط من 13.6% في عام 2008 إلى 13.4% في عام 2009، على الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. إن ما نسبته ثمانية وسبعون بالمئة من السكان يعيشون في المناطق المدنية، ويبلغ وسيط العمر 23.9 سنة، ومتوسط العمر المتوقع هو أكثر من 77 سنة، ومتوسط معدل الأمية هو 82.6%، مما يضع ليبيا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة.

على الرغم من هذه المميزات الاجتماعية التي تستحق الثناء، ما زالت ليبيا تواجه ضعفاً كبيراً فيما يخص الموارد البشرية، وبشكل ملحوظ في التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، مما قد يبطئ بشكل كبير من تحول البلاد وانتقالها إلى اقتصاد السوق.

على الرغم من السياسات الطموحة، ما زالت المواقف الاجتماعية تعيق مشاركة المرأة في سوق العمالة (تتمتع نساء ليبيا بأحد أدنى نسب مشاركة المرأة مقابل الرجل)، وفي الأعمال والسياسة، مقارنة مع المساندة القوية نسبياً لاشتراك المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من قيادة الدولة.

إن قطاع الرعاية الصحية يستفيد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين جودة الرعاية التي يتم تقديمها في المستشفيات والعيادات العامة، والحد من دفع المواطنين لطلب العلاج في الدول المجاورة، وخاصة تونس ومصر، ومواجهة قضية رحيل العقول لمهنيي الرعاية الصحية الليبيين. حتى تاريخه، لم يتم سوى إحراز تقدم بسيط، وما زال نظام الرعاية الصحية الليبي يعاني من العيوب بسبب سوء القدرات وانخفاض أجور عاملي الرعاية الصحية والمرافق سيئة التجهيزات. إن هذا النظام لا زال يعاني من آثار عقوبات الأمم المتحدة.

يخضع القطاع التعليمي لإصلاحات جوهرية بمحاولة للترويج للتنمية البشرية والمستدامة. لقد نجحت ليبيا بتحقيق التسجيل العالمي في التعليم الأساسي وشبه العالمي في التعليم الثانوي، مع معدلات تسجيل إجمالية تتجاوز أكثر من 100% وحوالي 94%، على التوالي. تحوم معدلات التسجيل بالتعليم من الدرجة الثالثة حول معدل 56.3% في عام 2009، بلا تغييرات تُذكر مقارنة مع السنة السابقة. على الرغم من معدلات التسجيل الإجمالية المرضية، تحتاج المناهج إلى إصلاح وتناغم مع الاحتياجات الاقتصادية لسوق العمالة. في الوقت نفسه، فقد قامت ليبيا باستثمارات كبيرة في إصلاح التعليم العالي والأبحاث العلمية لديها. لقد تم التوصل إلى عدة برامج تبادل تعليمي مع معاهد التعليم العالي الأوروبية والأمريكية. مع تسجيل أكثر من 1000 ليبي في الجامعات العليا الأمريكية في عام 2008، من المتوقع أن يزداد هذا العدد إلى أكثر من أربعة أضعاف في السنوات الثلاثة إلى السنوات الخمسة القادمة.

بما أن قطاع الطاقة هو المحرك الاقتصادي الرئيسي ولكنه قليل التوظيف نسبياً (يشكل 70% من إجمالي الناتج المحلي، ولكن 5% فقط من القوى العاملة الرسمية)، فإن ليبيا تعاني من البطالة. إن التفوق على هذا هو تحدٍ، وخاصة مع تشكيل القطاع الحكومي والاجتماعي لما يقارب 61% من القطاع الرسمي القوي بـ 1.64 مليون في عام 2009. في الوقت نفسه، يبدو أنه تتم إعادة توزيع الثروات من قطاع الطاقة من خلال توظيف "رفاه اجتماعي" شامل في القطاع العام، مما يجعله أقل إنتاجية بكثير، على الرغم من الدور الذي لعبه بفعالية في تخفيض الفروقات بالدخول منذ التسعينات. إن الحكومة توفر مساندة اجتماعية شاملة من خلال الإعانات ورواتب التقاعد الأعلى، بما في ذلك الإعانات غير المباشرة، مثل توفير الخدمات الرخيصة ومنتجات النفط والغاز بأسعار أقل من الأسعار الدولية.

الجدول الثالث: نتائج الملخص

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6.1	5.2	2.1	3.8	6.0	5.9	9.9	4.4	13.0	-1.3	-4.3	-	تمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (شامل الأسهم)
5.6	5.3	2.5	10.4	6.2	1.4	2.9	-2.2	-2.1	-9.8	-9.2	-	تضخم مؤشر سعر المستهلك
36524.633797	531604.030746	529620.927944	226387.424010	322997.820351	920609.7	-	-	-	-	-	-	إجمالي الناتج المحلي (بمقياس \$)
97091.785008	169986.783583	869746.355077	345451.433293	026236.121912	334062.0	-	-	-	-	-	-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.3	1.2	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	0.6	-	سعر الصرف

المصادر: البيانات من البنك الليبي المركزي، التقديرات (e) والانعكاسات (p) هي بناءً على حسابات المؤلفين. الأرقام لعام 2009 هي تقديرات، وانعكاسات لعام 2010 فأعلى.

<http://dx.doi.org/10.1787/860646668302> StatLink 